اللبنانية (خاصة اجهزة القمع الموحدة) وانبثاق وضع ثوري جديد ، مما اتاح للقوى الثورية وضعا ثوريا متفوقا . ولكن الهجمة الفاشية الرجعية الداخلية ، لم تكن تستمد قوتها من موازين القوى الداخلية بل من توطيد دعائم النفوذ الأمبريالي في المنطقة نظرا للسياسة الخيانية التي تنهجها البرجوازيات العربية تعبيرا عن مصالحها الطبقية في مرحلة هبوطها وانتهاء دورها الوطني . ولذا ، فقد وافتها النجدة في اللحظة السياسية المناسبة ، حيث قام النظام السوري ، الذي أرعبه شبح وجود نظام وطني ديمقراطي معاد للتسوية في المنطقة ، بلعب دور رأس الحربة الامبريالية ضد المقاومة والحركة الوطنية .

وقد لعب ، وما زال ، تردد المقاومة والحركة الوطنية وأوهامهما البرجوازية الصغيرة حول الوفاق الطبقي والخروج بحل وسط « متوازن » يأخذ بعين الاعتبار « الحقائق الجديدة » و «ميزان القوى الجديد » الذي تعمل القوى المعادية المتحالفة على الاخلال به لصالحها ، لعب هذا التردد السياسي بكل خلفياته الايديولوجية والسياسية ، دورا خطيرا من الناحية الموضوعية. فقد ادى ويؤدي الى تسهيل حلقات المخطط المعادي .

جذرية الصراع

صحيح ، ان جذرية وحدة الصراع قد ادت مؤخرا ، الى تغيير ثوري ملحوظ ومتقدم لدى عدد من التنظيمات البرجوازية الصغيرة الوطنية اللبنانية والفلسطينية وهو يلعب ، اليوم ، دورا لا بأس به في تصليب الموقف الوطني العام . ولكن هذا التغيير الثوري الملحوظ والمتقدم لم يرتق من مستوى رد الفعل والتصلب الثوري السلبي ، الى رسم سياسة ثورية منسجمة قادرة على طرح برنامج ثوري جذري متماسك بنقل مستوى المجابهة الثورية من موقع الدفاع السلبي الى مستوى الهجوم السياسي الثوري .

ورسم هذه السياسة الثورية ينبغي الا يعتمد فقط على ميزان القوى السياسي في لحظة سياسية معينة (لان ميزان القوى نفسه معرض للهزات والاختلال اكثر من مرة خلال عملية الصراع) **بل على طبيعة الصراع ، اي هل هذا الصراع من النوع القابل للحل ضمن نطاق سلمي من خلال حل وسط « متوازن » ؟ ام انه صراع جذري غير قابل للحل الا ضمن نطاق مسلح وبصورة جذرية : اما لبنان رجعي فاشي ، واما لبنان وطني ديمقراطي معاد للتسوية الامبريالية والحامي الفعلي للثورة الفلسطينية ؟**

الواقع ، ان الصراع الدائر في لبنان والذي بادرت اليه القوى الفاشية للنظام اللبناني العميل مستمدة قوتها اساسا من توطد مصالح الامبريالية في المنطقة وليس انطلاقا من موازين القوى الداخلية ، هذا الصراع ما كان يمكن ان يتفجر لو كان مآله سينتهي بحل وسط على غرار ١٩٥٨ ولما كان تفجر ايضا على هذه الصور ة،وبكل هذا، **الاصرار العنيد الشرس .**

الجميل : وهم الحل اللبناني

صحيح ، ان صمود القوى الثورية قد يجبر القوى المعادية على مراجعة مخططاتها وايقاف تآمرها لفترة من الوقت ، ولكن تخلي القوى المعادية عن مخططاتها ، اي عن مصالحها الطبقية والسياسية الفعلية ، امر مستحيل دون سحق هذه القوى في ساحة الصراع السياسي والعسكري.

والواقع ، كما بينت الاحداث ، مدى جذرية الصراع الدائر ، انه كلما تزايدت انتصارات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية كلما تزايد الخطر عليهما .. وذلك بدون عملية التوجه النضالي البسياسي الثوري لخوض الصراع الى النهاية بكل ما يتطلبه هذا التوجه الثوري من استعدادات سياسية وعسكرية وتنظيمية وتعبئة الشعب تعبئة ثورية منسجمة وتنظيم شؤون الجبهة الداخلية تنظيما ثوريا يحفز طاقات الجماهير وقدرتها على العطاء .

فالانتصارات والمكتسبات لا يمكن حتى الحفاظ عليها في ظل سيادة الظروف السياسية العربية الرجعية ، الا من خلال تعبئة كل طاقات الجماهير الفلسطينية واللبنانية في لبنان . والتوجه السياسي الثوري نحو حسم الصراع لصالح القوى الثورية .

وهناك ضرورة ملحة في اتجاه رسم سياسة ثورية تعتمد ، من الزاوية الاساسية ، على تعبئة وتنظيم كل طاقات الجماهير اللبنانية والفلسطينية ، سياسة ثورية منسجمة تكون النقيض للسياسة البرجوازية الصغيرة المترددة التي لا تنفك تبحث عن قوى سياسية جاهزة للاعتماد عليها ، او للتعامل معها ، والتكيف مع الوضع القائم والبحث عن حل وسط بأي ثمن حفاظا على النفس و « المكتسبات » . علما ان نوع القوى العربية القائمة ، حاليا ، لا يتيح اية امكانية جدية للاعتماد عليها ، فكل الخلافات العربية الرسمية هي خلافات درجية . ان من سمات ضيق الافق السياسي لتنظيمات البرجوازية الصغيرة ، بوجه عام ، انها لا تجد قوتها الحقيقية في الاعتماد اساسا على الجماهير ، بل في اللعب على تناقضات القوى السياسية القائمة بالاضافة الى قوة التأييد العفوي العام للجماهير والرأي العام ، وهو تأييد خاضع ، دوما ، للتذبذب والمراوحة والتبديل تبعا لتخلخل موازين القوى السياسية في مجرى عملية الصراع نفسها .

لذا ، ينبغي ابراز وعبر تحريض جماهيري واسع النطاق ، انه لا مجال هناك ، في النهاية ، لاي حل وسط ، نظرا لجذرية وطبيعة الصراع (وليس ولعا بالجملة الثورية او نوعا من الانتهازية اليسارية ،ومهما كان شكل هذا الحل الوسط المزعوم . فالمطروح اما انتصار القوى الوطنية والمقاومة الفلسطينية واما سحقهما . وبين هذين الخيارين عدد من المحطات والهدن المؤقتة التي تصب فيهما في النهاية ، تبعا لمدى قدرة القوى المتصارعة على استخدام هذه الهدن لصالحها . **وكلما تباطأت القوى الثورية الوطنية في حسمها السياسي الثوري كلما ضعف تأثيرها ودورها السياسي في الداخل والخارج ،وكلما تزايد خطر ضربها وتصفيتها** ، وذلك نظرا لترابط دعائم الحلف الامبريالي الرجعي في المنطقة . فالحسم السياسي الثوري هو القادر على رسم سياسة الاعتماد الكلي على الجماهير وحشد مختلف الطاقات للتصدي . ان شعبا مسلحا ومعبأ ومنظما ، ومهما كان حجمه وعدده ، لقادر على الحاق الهزيمة بأعتى الجيوش والقوى المعادية .

ضرورة الحسم السياسي الثوري

والحلقة المركزية في الحسم السياسي الثوري المطلوب هو التوجه النضالي لاقامة نظام وطني ديمقراطي كنقيض مباشر للشرعية الزائفة للنظام الكومبرادوري العميل المنهار . ان مثل هذا الحسم السياسي الثوري ليس بالضرورة ان يليه مباشرة حسما عسكريا . لان القدرة على الحسم العسكري مسألة ترتبط بموازين القوى السياسية والعسكرية في لحظة سياسية معينة من عملية الصراع . هذه العملية المعقدة قد يتخللها التراجع والتقدم ، الهزائم الجزئية والانتصارات . لكن الذي يضمن الامكانية الكبيرة في الانتصار النهائي هو صحة الخط السياسي الثوري الذي يستجيب لضرورة المرحلة وطبيعة الصراع .

ان المطالبة بأنتهاج سياسة ثورية هجومية منسجمة ، ليس من قبيل المزايدة او التشنج اليساري المراهق والتعنت ورفض مبدأ سياسة المساومات بالمطلق والتي قد يضطر اليها اي طرف ثوري في لحظة من لحظات الصراع كي يتمكن من توظيفها لالتقاط انفاسه ومن اجل معاودة شن الهجوم الثوري بصورة افضل .

ان المطالبة بأتباع هذه السياسة الثورية انما نابع من جذرية وطبيعة الصراع نفسه . فهو صراع غير قابل للحلول الوسط والوفاق الطبقي والا لما كان تفجر اصلا . فالقوى المعادية لم تفجر هذا الصراع لاجل العودة الى حالة تشبه الوضع السياسي الذي كان سائدا قبل تفجر الصراع .كما ان هذا الصراع الطويل الدامي لم يكن تعبيرا عن سوء تفاهم عابر .

وقد نشأ في مجرى عملية الصراع ، وكرد فعل وطني واسع ، **وضع ثوري جديد** ادى الى انهيار مؤسسات واجهزة السلطة القائمة ، الا ان هذا الوضع الثوري الشديد التقدم لم تقدره الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية حق قدره . **ان الذي قام « بتقدير » هذا الوضع الثوري ، الى اقصى الحدود ، هو قوى الثورة المضادة بكافة اطرافها** . ان الامبريالية والصهيونية وحليفها الجديد النظام السوري قدروا تماما تلك الخطوة الحاسمة لانهيار جهاز السلطة في لبنان. وهم يدركون ، ايضا ، انه لا قيمة لبرلمان او لرئيس جمهورية ايا كان طالما لم يكن يمتلك اداة قهر . وهم على هذا الاساس يضعون على رأس مؤامرتهم الاخيرة توفير اداة القهر هذه والتي لا يمكن في هذه الظروف الجديدة الا ان تكون خارجية . فالقوى الفاشية عاجزة وحدها عن تحقيق ذلك .

وهذه القوى المعادية جميعها ، متمسكة بذريعة الشرعية الزائفة، قامت بتعيين رئيس الجمهورية مزودا بجهاز قهر خارجي هو بشكل رئيسي القوات المسلحة السورية . **ويتصرف اليوم سركيس ، الى حد كبير ، كمحافظ او وكيل للنظام السوري والفاشيين في لبنان** .

اما معظم القوى الوطنية البرجوازية الصغيرة اللبنانية والفلسطينية ، **فأن رؤوسها وبرامجها** مليئة بأوهام الوفاق والسلام الطبقي (السمة البارزة في تفكير البرجوازيين الصغار عادة) . فبالنسبة للحركة الوطنية اللبنانية فأن هناك ارثا ثقيلا من النضال السلمي ومن خلال افق سياسي تريديونيوني (اقتصادي) . اما المقاومة فأن قياداتها المهيمنة تغيب في استراتيجيتها الخلقة الثورية الحاسمة الا وهي ضرورة قيام نظام عربي ثوري او اكثر لكي تحمي نفسها وتتمكن من متابعة نضالها ضد العدو الصهيوني والامبريالية والرجعية .

كما ان هذه القيادات ، بالمقابل ، بدلا من ان تطلق اليقظة الثورية العالية ، بعد عام ١٩٧٣ ، وتستعد لمواجهة المؤامرة الامبريالية الرجعية الصهيونية ، امتلأ رأسها اثر حرب تشرين بالاوهام الساذجة الخطرة ، التي تغازل ميولها الايديولوجية والسياسية البرجوازية الصغيرة بصدد الوفاق الطبقي ، عن الانظمة البرجوازية العربية ووطنيتها « المحدودة » او غير المحدودة . التي تتيح قطف الثمار والانتصارات اليانعة من خلال التوصل الى تسوية « شاملة » تحقق للمقاومة « سلطة وطنية » في الضفة والقطاع. واليوم ،هذه هي النتائج الفعلية لذلك « الخط » على ارض لبنان ! « الخط » الذي طالما رددت دعايته بأن النظام السوري هو « نظام الصمود الوطني» وهكذا لم تستعد هذه القوى استعدادا شاملا ، وبالاعتماد اساسا على الجماهير ، لمواجهة كافة اطراف المؤامرة ، بما في ذلك النظام السوري .

خرافة الحل اللبناني ـ اللبناني

اذا كانت معظم هذه القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية تطرح ، اليوم ، شعار الحل اللبناني ـ اللبناني كمدخل لحل « الازمة » على طريق ما يسمى بالحل السياسي « الشامل » من خلال الحوار « الوطني » وبالتالي كذريعة لمنع اي تدخل خارجي في « الشؤون اللبنانية » ، فأن هذا الشعار ، على هذه الصورة ، ليس بالشعار المناسب على الاطلاق .. وهو نوع من « التكتكة » التي لا تنطلي على اطراف الحل المعادي ناهيك عن عدم موافقة الطرف « اللبناني » الفاشي الاخر على ذلك ، فهو موافق على اي تدخل خارجي عربي او دولي من اجل قمع القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية .

كما ان القوى الفاشية اللبنانية نفسها باتت مؤخرا ، بعد انقلاب ميزان القوى لصالحها اثر التدخل العسكري الرجعي للنظام السوري ، ترفض علنا وبمنتهى الوضوح القبول بصيغة « الحوار » والحل اللبناني ـ اللبناني نفسه . فقد صرح بيار الجميل « اذا كانت المباحثات في فرنسا الدولة الصديقة تنطلق من زاوية البحث عن حل لبناني ـ لبناني للازمة القائمة في لبنان ، فأن كل الحلول من تلك الزاوية لن تجدي نفعا، ولن تحل المشكلة الراهنة . الانطلاقة الصحيحة الى طريق الحل هي الدخول مباشرة في عمق القضية الفلسطينية اولا وقبل كل شيء .. ان الخلافات اللبنانية شكلية » . ويضيف الجميل « ان اية اتفاقات جديدة نبحث عنها وتأخذ وجهة نظر القائلين بالحل اللبناني ـ اللبناني ستبقى وهما من الاوهام . وتبقى ذريعة بأيدي من استغلوا القضية الفلسطينية .. ان القوة المطلوبة لاحلال السلام في البلاد لا بد ان تكون قادرة على مخاطبة المعتدي باللغة التي يفهمها » .

فمتى يتم ، بالفعل تخلي القوى الوطنية والمقاومة عن « وهم » الحل اللبناني ـ اللبناني ؟ ان الحل اللبناني الوحيد الذي يطرحه الجميل ومن لف لفه من اجل احلال « الحوار » و« السلام » ، انما يقوم على تصفية الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية .

ثم ان الطرف « اللبناني » الاخر ، ليس لبنانيا بأي معنى من معاني الوطنية ! انه طرف عميل وفاشي ومتواطىء تماما مع التدخل العسكري الخارجي للنظام السوري . وهذا التواطؤ ليس من قبيل التواطؤ الموضوعي فحسب ، بل انه اكثر من ذلك ، فهو تنسيق تآمري مفضوح .

اما الادعاء باللعب على مخاوف الفاشيين من سيطرة النظام السوري على لبنان من خلال طرح شعار الدعوة الى الحل اللبناني ـ اللبناني ، فهو ادعاء مردود . اذ ان ما يهم الحلف المعادي ، بالرغم من كل تناقضاته الثانوية ، هو تصفية العدو الاساسي : المقاومة والحركة الوطنية .

والغريب حقا ، ان قيادة المقاومة الفلسطينية تتصور انه من الافضل التعامل مع سركيس « الضعيف » وتقديم بعض التنازلات امامه بدلا من تقديمها للنظام السوري القوي ، لان ذلك يسهل مسألة نقض هذه التسهيلات والتنازلات في حال اخلاله بوعوده وتعرضه للثورة الفلسطينية ! ولكن سركيس « الضعيف » اتى فعلا محمولا على حراب القوى المعادية وهو يضرب بسيفها وهي تتذرع به (من خلال « الشرعية » !) للقيام بدورها المرسوم وهو يتبنى اليوم نفس اطروحاتها ومطالبها وتقديم ما يسمى بالحل اللبناني ـ الفلسطيني ، على الحل اللبناني ـ اللبناني المزعوم .

ان الحفاظ على الثورة الفلسطينية لا يكون باللعب على التناقضات الهامشية والثانوية ، بل باتباع سياسة ثورية حازمة هي وحدها القادرة على توظيف اي تناقض ثانوي في الاتجاه الصحيح، فالتكتيك ليس هدفه تأجيل التصفية والمذبحة، بل خدمة استراتيجية ثورية .

الحل اللبناني الديمقراطي الجذري

ان الحل اللبناني الوطني الديمقراطي الجذري الوحيد والذي يليق بالوطنيين ، هو التوجه النضالي للاطاحة الثورية الفورية بالشرعية الزائفة (غطاء